أغلقت على ارتفاع في مؤشرها السعري بواقع 1.95 نقطة

«الأولى»: البورصة تسجل نشاطاً في تعاملات الأسبوع الماضي بفضل الأسهم القيادية

- السوق بدأ التداولات على تراجع إلى أدنى مستوى في ستة أشهر ومع توجهات المستثمرين على الأسهم القيادية زادت السيولة الشرائية
- مستويات التوزيعات المعلنة قادت إلى تحول انتباه السوق للأسهم القيادية والتشغيلية
- المرونة التي أبدتها «هيئة أسواق المال» بخصوص الجدول الزمني لتطبيق قواعد الحوكمة دفعت إلى تقليل المخاوف الرقابية
- رغم المكاسب القوية للمؤشرات إلا أن موجة الارتفاع في الأسواق الخليجية الرئيسية لا تزال تتجاوز أداء السوق المحلي

ارتفاع أداء السوق خلال الربع الأول

ذكر تقرير اقتصادي متخصص امس ان سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» سجل نشاطا قويا خلال تعاملات الاسبوع الماضي بدعم من الاسهم القيادية واسهم التوزيعات عن أرباح عام 2013.

وقال تقرير شركة «الاولى للوساطة المالية» ان السوق اغلق تداولاته على ارتفاع في مؤشره السعري بواقع 1.95 نقطة والوزني بواقع نقطة واحدة مقابل انخفاض «كويت 15» بـ 0.79 نقطة.

واضاف ان السوق اختتم تداولاته في الربع الأول على مكاسب قوية لا سيما بالنسبة لمؤشر «كويت 15» الذي حقق افضل اداء له منذ اطلاقه في مايو 2012 بمكاسب بلغت 10 في المئة وان الاسهم التي تحظى باكبر فرصة للارتفاع استقطبت المستثمرين.

واشار الى ان مؤشر «كويت 15» للاسهم القيادية ارتفع 2.2 في المئة الى مستوى قياسي جديد عند 1200 نقطة لتصل مكاسبه الى 12 في المئة فيما بلغت القيمة الرأسمالية للشركات في نهاية الربع الأول من العام الحالي 32.515 مليار دينار بارتفاع بلغ 7.1 ملايين دينار.

وقال التقرير ان معدل التداول اليومي للقيمة المتداولة خلال تعاملات الربع الأول بلغ 32.3 مليون دينار بتراجع مقارنة بمعدل القيمة المتداولة للربع الأول من عام 2013 والذي كان عند مستوى 40.3 مليون دينار.

المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال تعاملات الربع الأول بلغ 32.3 مليون دينار

وأوضح ان البورصة بدأت التداولات على تراجع الى أدنى مستوى في ستة اشهر للبيع غير المنظم للاسهم الصغيرة الا انه مع توجهات المستثمرين الاستراتيجيين نحو التركيز على الاسهم القيادية زادت السيولة الشرائية على أسهم البنوك والأسهم القيادية.

وافاد التقرير بانه ازداد توجه المستثمرين نحو اسهم النمو لجهة العائد حيث كان التركيز الأوسع على الاسهم القيادية التي تتجه لتوزيع ارباح نقدية خصوصا بعدما تكون لدى المستثمرين شعور بالانتماء لهذه الاسهم المدعومة بمستويات التوزيعات ما بين نقدي ومنحة عن العام الماضي 2013 والتي بلغت حوالي 2.2 مليار دينار.

ولفت الى ان مستويات التوزيعات المعلنة قادت الى تحول انتباه السوق للاسهم القيادية والتشغيلية بعدما عكست التوزيعات المقررة مؤشرات تحسن على اداء هذه الاسهم مقابل تراجع الطلب الشرائي على الاسهم الرخيصة.

واضاف التقرير ان المرونة التي ابدتها هيئة اسواق المال بخصوص الجدول الزمني لتطبيق قواعد الحوكمة بعد عقدها مباحثات مع وزارة التجارة دفعت الى تقليل المخاوف الرقابية التي سيطرت على المستثمرين خلال الشهر الفائت.

واوضح انه رغم المكاسب القوية التي سجلها سوق الكويت في جلساته الاخيرة من تداولات الربع الأول الا ان موجة الارتفاع في الأسواق الخليجية الرئيسية لا تزال تتجاوز أداء سوق الأسهم الكويتية على المستوى الفصلي.

معرض للصناعات الأردنية بالكويت الثلاثاء المقبل

قال المدير التنفيذي للمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية يعرب القضاة امس ان المؤسسة ستنظم معرض «الصناعات الاردنية الاول» في دولة الكويت يوم الثلاثاء المقبل بمشاركة 56 شركة اردنية.

وقال القضاة في تصريح لـ «كونا» ان المعرض الذي يقام بالتعاون مع شركة «المروجون» لتنظيم المعارض يشكل فرصة للشركات الاردنية للدخول الى السوق الكويتية وتبادل الخبرات والتعريف بالصناعة الاردنية وعقد صفقات تجارية تزيد من حجم التبادل التجاري بين البلدين.

واضاف ان الصادرات الاردنية استطاعت الوصول الى نحو مليار مستهلك في العالم بعد انضمام الاردن الى عضوية منظمة التجارة العالمية وتوسيع قاعدة علاقاته التجارية مع مختلف الدول العربية.

وذكر القضاة ان الشركات الاردنية المشاركة في المعرض الذي يستمر اربعة ايام ستعرض منتجات صناعية وكيمائية وتكنولوجية وغذائية وهندسية وطبية وسياحية وتعليمية اضافة الى منتجات محلية.

ووفق بيانات رسمية اردنية فان حجم التبادل التجاري بين دولة الكويت والاردن بلغ العام الماضي حوالي 307 ملايين دولار منها 168 مليونا قيمة صادرات كويتية للاردن والباقي تصدرها السوق الاردنية للكويت.

يذكر ان المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية هي مؤسسة رسمية تشكل مظلة لتطوير المشاريع الاقتصادية في الاردن ورعايتها ودعمها وتمكينها من المنافسة والتطور والنمو محليا وعالميا وترويج منتجاتها في الأسواق الدولية.

«بيان»: السوق يواصل تسجيل الأرقام القياسية نتيجة التركيز على الأسهم القيادية

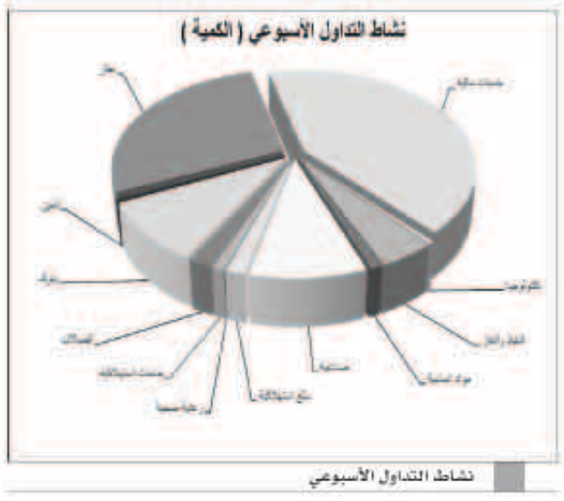

نشاط التداول الأسبوعي

البورصة لاتزال تتفاعل إيجاباً مع التحركات الجادة التي تشهدها هذه الفترة بشأن تعديل قانون «هيئة أسواق المال»

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات أول أسابيع الربع الثاني من العام الحالي على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت15 من تحقيق الارتفاع للأسبوع الرابع على التوالي، ولاسيما مؤشر كويت 15 الذي واصل تسجيل الأرقام القياسية نتيجة عمليات الشراء والتجميع التي تشهدها الأسهم القيادية والتشغيلية هذه الفترة، ولاسيما أسهم قطاع البنوك. في حين تراجع المؤشر السعري بشكل طفيف نتيجة عمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة التي شهدها السوق خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع.

وأضاف من الملاحظ أن السوق لازال يتفاعل إيجاباً مع التحركات الجادة التي تشهدها هذه الفترة بشأن تعديل قانون هيئة أسواق المال، لاسيما بعد استشعار الأوساط الاستثمارية بأن الأمر بدأ يأخذ طابع الجدية بعد تزايد عدد النواب المطالبين بتعديل بعض مواد القانون. هذا وشهد الأسبوع الماضي مناقشة تعديل بعض مواد القانون من قبل مجلس الأمة، والذي كلف بدوره اللجنة المالية البرلمانية بإعداد تقرير بالتعديلات النيابية المقدمة على قانون هيئة أسواق المال خلال الأسبوعين القادمين. وقد أكد بعض النواب على وجود حاجة ملحة لتعديل القانون، مشيرا إلى أن القطاع الخاص أخذ يخرج من الكويت لتضرره مما يحدث، داعيا الحكومة بألا تقف حجر عثرة لأنها غير قادرة على ضبط هيئة أسواق المال.

وتابع الجدير بالذكر أنه عند التمعن في مواد قانون هيئة أسواق المال نجد أن بعضها غير متطلق وغير ملائم لطبيعة عمل الأسواق المالية، فمثلا عند النظر إلى المادة رقم «122» ولاسيما الفقرة «ج» التي تقول أن العقوبة تقع على كل من «خلق تداول فعلي أو وهمي بهدف حث الآخرين على الشراء أو البيع»، نجد أن هذه الفقرة بالذات تعتبر غير مفهومة وغير منطقية، فكيف تعاقب هيئة أسواق المال من يساهم في تنشيط عملية التداول في السوق بشكل فعلي، في حين أن القانون صدر في الأساس لتنظيم التداولات وتنشيطها، وتهيئة بيئة تشريعية مناسبة لإيجاد صانع السوق الذي يعتبر دوره الأساسي هو خلق التداولات الفعلية؟!، إن قانون هيئة أسواق المال بصورته الحالية يعتبر من المعوقات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الكويت، حيث أن عيوب القانون أكثر من مميزاته، مما جعل البلاد بيئة غير جاذبة للاستثمار، لذلك فإنه على مجلس الأمة والحكومة أن يتعاونوا من أجل إنجاز التعديلات المقترحة على القانون بشكل سريع، الأمر الذي سيساهم في عودة رؤوس الأموال التي هجرت سوق الكويت للأوراق المالية في الفترة الأخيرة. كما أنه من الضروري أيضا عند إصدار قوانين وتشريعات جديدة، أن يتأكد المسئولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية من مدى ملائمة هذه القوانين للبيئة الإقتصادية والاجتماعية في البلاد، وذلك حتى لا يصبح تطبيقها أمرا صعبا كما هو الحال بالنسبة لقانون هيئة أسواق المال. فليس من المنطق أن يتم نقل قوانين أجنبية لا تتماشى مع مجتمعنا وطبيعة بلادنا، دون أن يتم معالجتها بشكل يساعد على تقدم البلاد لا تخلفها.

نعمل ضمن توجهات إستراتيجية معتمدة

السعد: نمو الصناعات الهيدروكربونية سببه زيادة الطلب وتوافر المواد الأولية

- إنتاج الصخري وتحويل الفحم إلى أوليفينات وزيادة الطاقة المتجددة أبرز تحديات صناعة النفط والغاز
- التنسيق والتكامل الخليجي مطلوبان لمواجهة التحديات أمام صناعة البتروكيماويات

أسعد السعد

أرجع الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية ورئيس مجلس إدارة شركة البترول الوطنية المهندس أسعد السعد، أسباب النمو السريع في صناعة المواد الهيدروكربونية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الطلب على منتجات التكرير وتوافر المواد الأولية لمشاريع البتروكيماويات باسعار تنافسية، مشيرا الى ان معظم معدلات النمو حدث بشكل مستقل لاقتصاد كل دولة من دول الخليج على حدة.

وقال السعد في تصريح بمناسبة انعقاد منتدى البترول الخليجي الثاني يومي 7-8 من الشهر الحالي في الكويت ان معدلات العرض والطلب على المواد الهيدروكربونية شهدت في الآونة الأخيرة تغييرات متعددة أهمها النفط الصخري وتوفر مصادر جديدة لإنتاج الايثيلين مثل تكنولوجيا الغاز الصخري وتكنولوجيا تحويل الفحم الحجري إلى اوليفينات وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، معتبرا ذلك تحديا مشتركا لصناعة النفط والغاز في الخليج وبشكل خاص صناعة البتروكيماويات وهوما يستوجب استعداد دول الخليج بصورة فعالة لمواجهة هذه التغيرات.

وحول الية الحلول افاد السعد بان» تنسيق خطط دول الخليج في مجال صناعة البتروكيماويات والمواد اللاحقة بحيث تكمل بعضها البعض يعتبر أحد الحلول الناجحة لمواجهة هذه التغييرات وخلق وضع مربح للطرفين وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، موضحا ان هذا التكامل سيقودنا لتنسيق الخطط الصناعية وتطوير البنية التحتية بين دول الخليج بصفة مستمرة.»

تنسيق خليجي

وركز أسعد السعد على أهمية التنسيق الخليجي لمواجهة المنافسة العالمية وتلبية متطلبات التنمية المحلية، فقال إن النفط والغاز يعتبران حجر الأساس لتطوير اقتصاد دول الخليج، ولكنه على المدى الطويل لن يتوفر بالصورة الحالية، وهذا ما حدث بالفعل لبعض الدول بالنسبة للغاز. وبالتالي فان عدم توفر هذه المصادر بشكل دائم يجعلنا نسلط الضوء على الحاجة إلى التنسيق بين دول الخليج لتعزيز التعاون المشترك واضعة باعتبارها المنافسة العالمية ومتطلبات التنمية المحلية.

واضاف «يمكننا اعتماد النموذج الذي يعامل المنطقة كوحدة مركزية لموارد النفط والغاز، والعمل على تطوير قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات والتي يتم تنسيقها داخليا بين جميع الدول مما يعزز النمو الداخلي في جميع الدول. ويعتبر هذا تحديا لدول الخليج يتطلب مواءمة وتفاهما على أعلى المستويات لكل دولة خليجية، كما يتطلب وضع خطة رئيسية مقبولة من جميع الأطراف المعنية.»

البتروكيماويات الكويتية

وعلى صعيد صناعة البتروكيماويات الكويتية، قال السعد إن شركة صناعة الكيماويات البترولية تعمل ضمن توجهات استراتيجية معتمدة تتضمن النمو في صناعة البتروكيماويات من خلال التوسع في مشاريع الأوليفينات والعطريات، والدخول في صناعة البتروكيماويات المتخصصة.

وبناء على ذلك اعتمدت الشركة في تنفيذ استراتيجيتها على ثلاث محاور، أولها بناء مشاريع جديدة تعتمد على توفر المادة الخام، أو ما يسمى باللقيم «الغاز» سواء داخل أو خارج الكويت. وثاني هذه المحاور الاستحواذ على مصانع بتروكيماوية قائمة خارج الكويت، وأخيرا تعزيز التكامل مع أنشطة مؤسسة البترول الكويتية داخل وخارج الكويت.

الشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك (قابضة)

دعوة

يسر مجلس ادارة الشركة الوطنية المتحدة القابضة بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لبيانات السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2013 وذلك يوم الأحد الموافق 2014/4/20 في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحا في مقر الشركة الكائن بالمرقاب ق 3 شارع عمر بن الخطاب برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية الدور 25 لمناقشة جدول الاعمال التالي:

1 - سماع تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 12/31/2013 والمصادقه علية.

2 - سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2013 والمصادقة علية .

3 -الاطلاع على البيانات المالية المدققة و حساب الأرباح و الخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2013 و المصادقة عليها .

4 - الموافقة على قيام الشركة بالتعامل مع الأطراف الأخرى ذات صلة.

5 - الموافقة علي عدم توزيع ارباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2013.

6 - الموافقة على عدم توزيع مكافأة للسادة أعضاء مجلس الادارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2013.

7 - اخلاء طرف السادة/أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل مايتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2013.

8 - تعيين أو أعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 12/31/ 2014 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.

والله الموفق...